





## صرف مستحقات المصدرين أول مارس لمدة ثلاثة أشهر



حسن الخطيب

أعلن المهندس حسن الخطيب، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، عن ملامح البرنامج الجديد لرد أعباء الصادرات، وذلك خلال المؤتمر الصحفي الأسبوعي الذي عقده الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء.

وأوضح وزير الاستثمار والتجارة الخارجية أن الأسس التي تم وضعها للبرنامج الجديد تتضمن جدولة جميع المتأخرات المستحقة حتى تاريخ ١ مارس ٢٠٢٤ من خلال وزارة المالية، مع إتاحة خيار المقاصة مع أي مستحقات للدولة (ضرائب/ رسوم وغيرها).

وأكد «الخطيب» أن البرنامج يحقق شفافية ووضوحاً كاملين، بحيث يعكس بوضوح حجم الموازنة المخصصة له، في ضوء التقييم الدوري للقطاعات المطلوب دعمها، مع الالتزام الكامل بصرف المستحقات بدءاً من ١ مارس ٢٠٢٤، بعد أقصى ٩٠ يوماً من تاريخ استيفاء المستندات المطلوبة.

وأوضح الوزير أن البرنامج الجديد سيُراعى تحقيق عدد من الأهداف المتمثلة في توجيه الدعم بشكل أكبر نحو المنتجات ذات القيمة المضافة العالية، بالإضافة إلى الربط بين الحوافز التصديرية النقدية وغير النقدية (تخصيص الأراضي - تدريب العمالة - الإعفاءات الضريبية - المعارض الدولية) وضرورة مراعاة الموازنة المخصصة للبرنامج خلال العام الحالي، وأن يتم صرف المستحقات المتعلقة بالصادرات التي تستوفي المستندات المطلوبة في مدة لا تتجاوز ٣ أشهر من تاريخ استيفائها. وقال وزير الاستثمار والتجارة الخارجية: إن البرنامج الجديد لرد أعباء الصادرات يتضمن تحديد حصة من الموازنة لكل قطاع تصديري، والتأكيد على ضرورة زيادة نسبة المكون المحلي تدريجياً في الشركات، على أن يكون ذلك مرتبطاً بنسبة الدعم الذي تحصل عليه الشركات سنوياً، إلى جانب التقييم الدوري للبرنامج لقياس أثره على أداء القطاعات التصديرية المختلفة.

وتابع المهندس حسن الخطيب أن البرنامج يشتمل كذلك على تعظيم العائد من إطلاق المنصة الإلكترونية الجديدة لرد أعباء الصادرات من خلال تقليص فترات مراجعة المستندات مما يساهم في تسريع صرف المستحقات وتحسين الكفاءة. وأشار الوزير إلى أن محاور برنامج رد أعباء الصادرات تتضمن تعميق الصناعة (نسبة المكون المحلي في الصادرات)، وتنمية الصعيد والمناطق الحدودية ومدينة مديط لآلات والروبوتيكي، ومنع نسبة إضافية للصادرات التي تحمل علامات تجارية مصرية، وتعزيز النفاذ لأفريقيا والأسواق الجديدة، ومساندة النقل لإفريقيا، وتحفيز إضافي للزيادة في الصادرات.

وتابع وزير الاستثمار والتجارة الخارجية أن محاور البرنامج تشمل أيضاً مساندة البنية الأساسية للتصدير (المعارض - الشحن الجوي - مكافحة ذباب الفاكهة)، واستعراض المهندس حسن الخطيب رؤية وزارة الاستثمار لتخفيف الأعباء المالية غير الضريبية على الشركات من خلال خلق مناخ استثماري أكثر تنافسية جاذب للاستثمار من خلال العمل على توفير البيئة المؤسسية والتشريعية الداعمة، وتيسير الإجراءات وتذليل العقبات التي تواجه المستثمرين، وتحقيق الشفافية والوضوح الكاملين لمختلف الأعباء الإجرائية والمالية غير الضريبية والتي تفرض على المستثمر خلال مراحل المشروع المختلفة.

### استدراك

#### بالإشارة إلى إعلان

شركة فاركو للأدوية والكيماويات والاستثمارات  
على كامل أسهم شركة الإسلامية للأدوية والكيماويات  
والمستلزمات الطبية - فاركو للأدوية

والتي تم نشره بتاريخ ١٠/١٠/٢٠٢٤ نحيطكم علماً  
بأن نهاية عرض الشراء بنهاية جلسة ٢٤/١٠/٢٠٢٤

### تعلن

شركة مطاحن مصر الوسطى  
(ش.م.م)

#### للسادة حملة أسهم الشركة

أنه تحدد صرف الكوبون  
رقم (٢٧)

عن العمليات المنفذة حتى جلسة يوم ٢٢/١٠/٢٠٢٤

بما يعادل ٤,٥ جنيهها لسهام

وسيتم الصرف اعتباراً من ٢٧/١٠/٢٠٢٤

عن طريق شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيّد المركزي

وذلك من خلال خدمة الصراف الآلي (ATM)

#### ومنافذ الصرف التالية

|                                        |                                                                                                                                          |
|----------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١- بنك البركة - مصر ....               | (البرغنى)                                                                                                                                |
| ٢- بنك الكويت الوطنى - مصر ....        | (المهندسين)                                                                                                                              |
| ٣- بنك أبو ظبى الاسلامى - مصر(البورصة) |                                                                                                                                          |
| ٤- بنك مصر ....                        | (مصطفى كامل - القاهرة)                                                                                                                   |
| ٥- بنك قطر الوطنى الاهلى ....          | (الأنفى - الإسكندرية - المحلة الكبرى)                                                                                                    |
| ٦- البنك الأهلى الكويتى - مصر ....     | (شبرا - فرع لوران بالإسكندرية)                                                                                                           |
| ٧- بنك كريدى أجريكول مصر ....          | (عبد الفتاح ثروت (القاهرة) - صلاح سالم (الإسكندرية))                                                                                     |
| ٨- البنك الأهلى المصرى ....            | (الرئيسى - الإسكندرية - الزقازيق)                                                                                                        |
| ٩- البنك الأهلى المتحد ....            | (الهزم - البرغنى - التجمع الخامس - السويس - المنيا - الشلالات)                                                                           |
| ١٠- البنك التجارى الدولى ....          | (الصيد - النصر - البرلاند - الجيزة - أبراج العادى - الإسكندرية - بورسعيد - المنصورة - طنطا - أسيوط - الساس من أكتوبر (المنطقة الصناعية)) |
| ١١- ميد بنك ....                       | (مدينة نصر)                                                                                                                              |

#### ملحوظة :

١- نرجو إحضار أصل مستندات الصرف للإطلاع وصورة منها للتسليم .

٢- بالنسبة للسادة المساهمين المشتركين في خدمة ATM التي تصل شعار شركة مصر للمقاصة سوف يتم إضافة قيمة الكوبون المستحق لهم مباشرة في نفس يوم الصرف .

## متابعات

إشراف: خالد حسن

## «مدبولى» فى الأقصر

# رئيس الوزراء: توجيهات رئاسية بالإسراع فى مشروع التأمين الصحى الشامل

الأقصر - أسماء حمودة:

أكد الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء أن مشروع التأمين الشامل يهدف إلى توفير الحماية الصحية الشاملة لجميع المصريين، وهو أحد أولويات الحكومة المصرية. وأكد أن المشروع يهدف إلى توفير الحماية الصحية الشاملة لجميع المصريين، وهو أحد أولويات الحكومة المصرية.

وخلال الجولة التقدية لرئيس الوزراء بالمجمع، أشار الدكتور خالد عبدالغفار إلى أن برنامج عمل الحكومة يرتكز في جانب منه على تحقيق هدف استراتيجي يتمثل في نظام صحي يشمل جميع المواطنين، لافتاً إلى أن هذا الهدف الذي يندرج ضمن استراتيجية بناء الإنسان المصري وتعزيز رفاهيته، يتضمن السعى إلى إتاحة خدمات صحية متميزة وعالية الجودة.

وأكد نائب رئيس مجلس الوزراء أننا نستهدف تقديم خدمات طبية عالية الجودة، وأن تصل معدلات تقديم خدمات التأمين الصحي لـ ٨٥٪ في عام ٢٠٣٦، حيث من المستهدف إصلاح وإعادة تهئية ٥٨٠ منشأة صحية في عام ٢٠٣٦.

وفيما يتعلق بمجمع الأقصر الطبي الدولي، أضاف «عبدالغفار»: يعد المجمع إحدى المنشآت التابعة للهيئة العامة للرعاية الصحية، كما أنه يعتبر صرحاً طبياً جديداً يضاف إلى منظومة الرعاية الصحية في مصر: لتقديم خدمات علاجية متميزة بجودة عالية لأهالى



الصعيد بشكل عام وأهالى محافظة الأقصر بشكل خاص باعتبارها أولى محافظات تطبيق منظومة التأمين الصحي الشامل الجديد بصعيد مصر، مشيراً إلى أن تكلفته تقدر بنحو مليار و٦٠٠ مليون جنيه.

# .. ويتابع انتظام العملية التعليمية وتطبيق إجراءات التعامل مع الكثافات الطلابية

بالاستراتيجية الجديدة للتعليم، ودخلهن العام الدراسي على كثافات أقل مما يسهم في زيادة حجم الاستفادة والتحصيـل للمواد التعليمية.

وأشاد رئيس الوزراء، خلال جولته، باستخدام الأدوات التكنولوجية في العملية التعليمية، كما شملت الجولة تفقد معمل الحاسب الآلى، حيث تمت الإشارة إلى أنه يتم توزيع الطالبات على عدد الأجهزة المتواجدة بالمعمل على فترات بما يمكن من تحقيق الاستفادة لجميع الطالبات.

من ناحية أخرى، تفقد رئيس مجلس الوزراء، جامعة طيبة التكنولوجية في الأقصر. وأكد للطلاب أن الدولة تولي اهتماماً خاصاً بالتوسع في الكليات التكنولوجية، حيث تعتبرها فكرة غير تقليدية تسهم في إيجاد مسار يجمع بين الجانبين الأكاديمي والتطبيقي، لكونها توفر خدمات تعليمية وتدريبية متكاملة ذات جودة مناسبة لنظم الجودة العالمية، تتيح تكوين خريج قادر على المنافسة في أسواق العمل المحلية والإقليمية والعالمية.

كما وجه وزير التعليم العالي بأن يتم التنسيق مع جهاز المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لإتاحة دعم مالي وفتي لتفنيذ أحد مشروعات الطلاب الخاصة بإعادة تدوير المخلفات من الإطارات وغيرها.



## خلال معرض ومؤتمر «إيجى هيلث»

## مايا مرسى: تحسين جودة حياة المواطن أهم ركائز عمل الحكومة

كتبت - إيمان الجندى وطارق يوسف:

شهدت وزيرة التضامن الاجتماعي إطلاق فعاليات النسخة الرابعة من مؤتمر ومعرض مصر الدولي للصحة «إيجى هيلث ٢٠٢٤»، وأشارت إلى أن المؤتمر يسعى ل طرح قضايا تهم قطاع الصحة في مصر، مشيرة إلى أن إحدى أهم ركائز عمل الحكومة المصرية: هو تحسين جودة حياة المواطن، والتي لا يمكن أن تتحقق إلا بالحصول على الخدمات الصحية الملائمة، وأنه بالفعل حققت الحكومة المصرية على مدار السنوات العشر الماضية نجاحات كبيرة من خلال المبادرات الرئاسية في مجال الصحة وعلى رأسها مبادرة ١٠٠ مليون صحة والقضاء على فيروس «سى» وحملات صحة المرأة، والتي نفذتها وزارة الصحة باقتدار. وأصبحت محل تقدير من كل المنظمات الدولية .

وأشارت الدكتورة مايا مرسى إلى التزام وزارة التضامن الاجتماعي بوضع الصحة على رأس أولوياتها، لضمان وصول الرعاية الصحية إلى الفئات الأكثر احتياجاً، بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني المصري التي تساهم بقوة في تحسين الصحة العامة للمواطنين



مايا مرسى

## الحج العام القادم بإجراءات احترازية

والتسيق بين مختلف الجهات المصرية والسعودية الشقيقة المعنية، وذلك بما يسهم في خروج موسم الحج القادم بأفضل صورة ممكنة. وخلال الاجتماع، أشار نائب رئيس الوزراء للتنمية البشرية وزير الصحة والسكان إلى جهود وزارة الصحة لتوفير الرعاية الصحية اللازمة للحجاج، مشدداً على أنه يتم إتاحة هذه الرعاية الصحية والطبية

لمختلف فئات الحجاج المصريين. وأشار وزير السياحة والآثار، إلى التعاون والتنسيق مع الجهات السعودية، استعداداً لموسم الحج القادم، كما تناول عدداً من الإجراءات التي سيتم تنفيذها على مستوى الجهات المصرية المعنية، وذلك فيما يتعلق بتوزيع التأشيرات، وترتيبات بغة الحج الرسمية، ودور كل جهة في هذا الشأن.

## تسهيلات ضريبية جديدة

# «كجوك»: نظام متكامل لصغار ومتوسطى الممولين حتى ١٥ مليون جنيه سنوياً

كتب - عبد الرحيم أبوشامة وعبد القادر اسماعيل:

أكد أحمد كجوك، وزير المالية، خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد أمس، بحضور الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، بمقر الحكومة بالعاصمة الإدارية الجديدة، أننا نتحرك بكل قوة لتبسيط الواقع الضريبي، وتحفيز الاستثمار والنمو الاقتصادي، فنحن جادون في بناء علاقة أكثر عدالة وشفافية مع المجتمع الضريبي نهدف لشراكة قوية ومستدامة، وقد استمعنا باهتمام بالغ لرؤى ممثلي المجتمع الضريبي والصناعي والتجاري والمحاسبين والمهنيين وأصحاب الفكر الاقتصادي، وستجاوز التحديات بالتطوير المستمر.

وأعلن الوزير، خلال المؤتمر الصحفي عن تفاصيل الحزمة الأولى لتسهيلات الضريبية، متعهداً بتنفيذها كاملة خلال العام المالي الحالي، موضحاً أنه سيتم، لأول مرة، وضع نظام ضريبي متكامل ومبسط ومحفز لصغار ومتوسطى الممولين حتى ١٥ مليون جنيه سنوياً، قائلاً: نحن مهتمون بتبسيط المشروعات الصغيرة والشركات الناشئة وأنشطة ريادة الأعمال والأعمال الحرة Free Lancer، والمهنيين،



كجوك

وهناك حوافز وإعفاءات وتيسيرات جديدة تشمل كل الأنشطة الضريبية «الدخل والقيمة المضافة والدعغة ورسم تنمية موارد الدولة»، بما في ذلك الإعفاء من ضرائب «الأرباح الرأسمالية»، وتوزيعات الأرباح، والدعغة»، ورسم الشهر

والتوثيق للمنضمين لهذا النظام المبسط، والإعفاء من تطبيق نظام الخصم أو الدفعات المقدمة، وسيتم تقديم أربعة إقرارات فقط للقيمة المضافة خلال العام، وسيكون أول فحص ضريبي بعد ٥ أعوام، كما يتم تقديم إقرارات ضريبة المرتبات والأجور على إقرار التسوية السنوية، ولن تطالب مصلحة الضرائب كل من يبادر بالتسجيل بأى مستحقات ضريبية عن الفترات السابقة.

وأضاف الوزير أن منظومة المقاصة المركزية تسمح للممولين بالتسويات الإلكترونية بين مستحقاتهم ومديونياتهم لدى الحكومة لتوفير السيولة النقدية لشركاتها، مؤكداً أنه لأول مرة، سيتم وضع حد أقصى لغرامات التأخير لا يتجاوز أصل الضريبة، حتى لا يتحمل شركتنا أعباء كبيرة نتيجة تأخر «الفحص الضريبي» أو لطول فترة حل المنازعات، كما سيتم تشجيع غير المسجلين ضريبياً على التسجيل وفتح معهم صفحة جديدة دون النظر للماضى.

وأشار الوزير إلى أن هناك فرصة جديدة للممولين لتوثيق أوضاعهم قبل الفحص، وتشجيعهم على الامتثال الطوعى

لأحكام القوانين الضريبية، من خلال السماح بتقديم أو تعديل الإقرارات الضريبية من عام ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٣ دون التعرض للعقوبات المقررة، لافتاً إلى أنه سيتم مضاعفة حد الالتزام بتقديم دراسة تسعير إقرارات ضريبة المرتبات والأجور ليصبح ٢٠ مليون جنيه سنوياً، وسنعمل على سرعة رد ضريبة القيمة المضافة، ومضاعفة عدد المستفيدين إلى أربعة أمثال سنوياً لتوفير السيولة المالية اللازمة للمشروعات، ولأول مرة، سيتم تشكيل مجلس استشاري لتوحيد الفتاوى الضريبية.

وأكد «كجوك» أنه سيتم الاستفادة من البيانات المتاحة بالمنظومات الإلكترونية في تبسيط الإجراءات والإقرارات الضريبية، وإلغاء الإقرارات غير المؤيدة مستقدياً، محلياً.. للأشخاص اعتبارية لعام ٢٠٢٥ ولأفراد ٢٠٣٦، والتوسع في نظام الفحص بالعينه ليشمل كل المراكز والمناطق والمأموريات الضريبية لتخفيف الأعباء عن الممولين.

وأشار الوزير إلى أنه ستكون هناك جهات محايدة لقياس مدى رضا الممولين عن الخدمات الضريبية لضمان التطوير المستمر والقدرة على تصويب المسار.









